

ارتكابات وفواتير وهمية كانت وراء توقيف ١٠٠ عاملين في فرع مخازن طرطوس

طرطوس- محمد حسين

أثار خبر توقيف ١٠٠/ أشخاص من العاملين في فرن الجولان وفتح المخازن وكتبتنا عنه سابقاً الكثير من ردود الأفعال والتساؤلات حول الأفعال التي قام بها هؤلاء واستدعت من الجهات المعنية توقيفهم.. وما حقيقة المعلومات عن وجود حالات فساد وتنظيم فواتير وهمية وسرقة خبز ومازوت؟! وحسب المعلومات التي حصلنا عليها فإن كل هذه المعلومات وغيرها كانت وراء تسيير كتاب المحافظ من فرع الأمن الجنائي لأخذ الموافقة على التحقيق بالقضايا المذكورة وكذلك للمحامي العام للتفويض بالتحقيق.. وبعد الموافقة تمت مراقبة المخبز عدة أيام لمعرفة آلية العمل وعمليات الإيصال والإخراج وتدقيق وضع الآليات وخاصة الفترة الليلية.. حيث تبين بعد التدقيق بعمل المولدة مثلاً وجود تجاوزات في عمل المولدة وزيادة في استهلاك المازوت وصل إلى استهلاك ٥٤٢٥/ لترات ما قيمته ٧٠٠٠/ ألف ليرة في شهر كانون الثاني لعام ٢٠١٤ وفي شهر تشرين الثاني استهلك من المازوت ما قيمته ٤٠٠٠/ ألف ليرة كذلك الأمر في شهر كانون الأول كانت الزيادة ما قيمته ٤٠٠/ ألف ليرة. وبالتحقيق حول الفاتورة الوهمية الخاصة بتركيب حديد لبنت النار تم الاعتراف بأن الفاتورة وهمية وأن العمل لم ينفذ وكذلك الفاتورة الخاصة بتصريف المجاري في مخبز الجولان والبالغ قيمتها ٤٤/ ألف ليرة اعترف العامل بعدم قيامه بذلك ولا علم له بموضوع الفاتورة وإنما عمل بتصريف المجاري في مخبز الرمل وتقاضي ما قيمته ١٤/ ألف ليرة على حين اعترف آخر بقيامه بتصريف المجاري في فرن الجولان وتلقى مبلغ ٢٥٠٠/ ليرة. وكذلك في موضوع تكليف أحد المهندسين بإعداد الدراسات لكل المشاريع في أفران طرطوس رغم وجود قرارات تفتيشية بعدم الاستخدام. ومن دون الدخول في التفاصيل أكثر تم عرض الضبط على القضاء الذي قرر توقيف (غ- د) و(ع-ح) و(غ-ج) و(أ-خ) و(ب-أ) و(أ-ع) و(ب-ت) وتم تقديمهم للقضاء أصلاً وتم إذاعة البحث عن (ع- ب) و(ب- و).

مع الاقتراح بإحالة الموضوع إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش المتابعة التدقيق بالمخازن والوقوف على الأخطاء والارتكابات والتدقيق بصحة المعلومات حول إعداد الخطة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ التي أدرج فيها إعادة تأهيل سطح مخبز بنياس والجولان بقيمة ٨/ ملايين لكل واحد مع أنهما درجا في خطة ٢٠١٥ وتم تنفيذها ولا يزالان في مرحلة الضمان بالإضافة إلى مخبز طرطوس بقيمة ١٠/ ملايين علماً أنه ليس بحاجة لذلك.



.. الأسبوع الثاني

الأسبوع الأول من الشهر

اللجنة المركزية لاستلام الحبوب تستغني عن شهادة المنشأ

حبوب الحسكة إلى دمشق وحمص

محمود الصالح



متابعة للاجتماع النوعي الذي عقد أمس الأول في القيادة القطرية حول عمليات استلام محصول الحبوب لهذا الموسم وبناء على ما تم من مقررات اجتمعت اللجنة المركزية لتسويق الحبوب برئاسة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفية وأقرت اعتماد المراكز المفتحة في عدد من المحافظات وعدم فتح أي مركز لاستلام الحبوب في محافظات الرقة- دير الزور- إلب و(الاعتناء بالمخازين الموجودة في هذه المحافظات من الحبوب. وبخصوص شهادة المنشأ تم إقرار عدم مطالبة الفلاحين بها والاعتناء بتصريح خطي من مورد الحبوب معتمد من مندوبي مديرية الزراعة ومؤسسة الحبوب ويتم اعتماد السيارات المحملة بالحبوب من موظفين مختصين من المؤسسة

موجهة من أقرب مركز إلى الحسكة ويتم منح أجور نقل مقطوعة لكل حمولة. ولم يتم البت بمذكرة المؤسسة العامة للأغذية حتى الآن فيما يتعلق بكميات الإنتاج التي ستقوم بشرائها. وتمت مناقشة العروض المقدمة من بعض الشركات الخاصة الناقلة للحبوب وفق أسس محددة. وفي تصريح صحفي قال وزير التجارة الداخلية: سيتم استرجار كامل إنتاج المحافظات الشرقية من خلال توفير جميع الوسائل اللازمة لذلك وأوضح أن اللجنة في حالة انعقاد دائم.

من جهته أشار المدير العام مؤسسة الأغلاف مصنع العوض أن المؤسسة تقوم بالتنسيق مع مؤسسة الحبوب لاستلام الشحور المورد للمؤسسة. أما المهندس إركان العيسى ممثل مؤسسة الإكتار فأكد أن المؤسسة جاهزة لاستلام كامل خطتها من البذار البالغة ٧٠ ألف طن من القمح و١٥ ألف طن من الشعير في مراكز (حمص- إزرع- السويداء- حلب) فقط. هذا وقد بدأت عمليات تسويق الحبوب في جميع المراكز المنتشرة في القطر البالغ عددها ٢٩ مركزاً في المحافظات الأمتة.

في ختام أعماله مؤتمر المحامين يمنح عفواً عاماً عن المحامين الذين لم يثبتوا مهنتهم في النقابة

موافقة أعضاء المؤتمر على تحريك الدعوى بحق أردوغان خلال الأيام المقبلة

محمد منار حميجو



السيف لـالوطن، سنواصل مع النقابة التركية بخصوص الدعوى وعلاقتنا معها أصبحت جيدة

العدوى لـالوطن، عدد الوكالات في درعا انخفضت من ١٥٠٠ إلى ١٥٠ في الشهر

بحق أردوغان قال تقبيل المحامين السوريين نزار علي السكيف: إن النقابة ستنفذ قرارات المؤتمر خلال الأيام القليلة المقبلة بتحريك الدعوى بحقه أمام القضاء السوري باعتبار أن الجرم وقع على الأرض السورية مشيراً إلى أن العلاقات مع نقابة المحامين التركية أصبحت جيدة وأن النقابة تتف حالياً ضد مواقف أردوغان وسياستته اتجاه سورية. وأضاف السكيف في تصريح لـ«الوطن»: إن النقابة ستواصل نظيرتها التركية حول رفع الدعوى بحق أردوغان وذلك بأن يكون هناك تعاون بين التقابيلين في هذا المجال. وكشف رئيس فرع المحامين في درعا فهد العديوي أن المحامين في المحافظة يعيشون ظروفاً صعبة ولا سيما أن عدد الوكالات انخفض من ١٥٠٠ وكالة في الشهر إلى ١٥٠ وكالة. وأكد العديوي أن الفرع شطب عدداً لا بأس به من المحامين المشاركين في أعمال إرهابية سواء من خلال مشاركتهم في المحاكم الشرعية التي أحدثتها العصابات الإرهابية أم بالأعمال التخريبية. ولفت العديوي إلى أن المحامين في المحافظة يلبعون دوراً مهماً في توعية المواطنين وأن النقابة تلعب دوراً مهماً في الدفاع عن المواطنين المحتاجين.

وافق مؤتمر المحامين العام السوري على منح عفواً عاماً على جميع المحامين الذين لم يقسّم لهم تقديم طلبات لتثبيت مهنتهم في النقابة بسبب الأحداث التي تتعرض لها سورية على أن يشمل المحامين الذين لم يسجلوا في النقابة منذ عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٣ كما وافق المؤتمر على رفع دعوى قضائية على الرئيس التركي طيب رجب أردوغان أمام القضاء السوري لصلووعه بشكل مباشر في ارتكاب أعمال إرهابية في سورية. وأقر المؤتمر تقرير النقابة السنوي فيما يتعلق بالأمور المالية إضافة إلى طرح العديد من الأفكار التي تتعلق بالبحث عن مصادر دخل جديدة للمحامين بعد الظروف الصعبة التي يعيشونها. وطرح العديد من رؤساء أفرع النقابة موضوع ضرورة أن يكون للمحامي يد في الدعاوى العامة التي ترفع من مؤسسات الدولة وذلك بالا يكون لإدارة قضايا الدولة إلى الطول في هذه الدعاوى بل يجب على المحامي غير الموظف في الإدارة السالفة الذكر أن يكفل يوكيل في مثل هذه الدعاوى باعتبار أن الظروف المعيشية الحالية صعبة نتيجة قلة الدعاوى في القضاء.

القبض على ٦٠ شخصاً من متعاطي ومروجي المخدرات في السويداء

السويداء - عبير صيمومة

استطاع فرع مكافحة المخدرات في السويداء وخلال الشهرين الماضيين من توقيف ٦٠ شخصاً وتنظيم العديد من الضبوط بين تعاطي وحيازة وترويج من حشيش وكتبانغون وحبوب هلوسة وحبوب دوأينة مخدرة حيث تم تنظيم الضبوط اللازم بحق المتهمين وأحالتهم موجوداً للقضاء كما تمكن الفرع من إلقاء القبض على عصابة لترويج وتعاطي المخدرات والإتجار بها والنصب والاحتيال والإتجار بالسلح مكونة من ستة أشخاص إضافة إلى القبض على مروجين اثنين للمخدرات في السويداء بعد جلب المادة من محافظة درعا وتصريفها في المناطق الساخنة في المحافظة وعلى حدود البادية حيث تم ضبط ملايين الليرات بحوزتهم ثبت بالتحقيق أنها ثمن المادة المخدرة التي جرى تصريفها. وأشار رئيس فرع مكافحة المخدرات في المحافظة إلى أن هناك دوريات من فرع الأمن تقوم بمراقبة المدارس والكاثيريات حيث استطاعت هذه الدوريات إلقاء القبض على عدد من الطلاب ممن ثبت تعاطيهم لمواد مخدرة مشيداً بوعى أهالي المحافظة ممن قاموا بتسليم أبنائهم للجهات المختصة بعد التأكد من تعاطيهم المواد المخدرة. ولفت قائد شرطة المحافظة اللواء محمد سمرة إلى أن فرع مكافحة المخدرات في السويداء تمكن خلال العام الماضي ٢٠١٤ من إلقاء القبض على ٢٠٣ من مروجي ومتعاطي المخدرات إضافة للمتاجرئين فيها في المحافظة كما جرى تنظيم ١٨٥ ضبطاً بحق المتعاطين إضافة لذلك فقد صودرت ٣٧٢٧ حبة كتبانغون مخدرة و٣١٦٥ حبة دوأينة مخدرة مختلفة الأنواع وكمية من الهروئين والكوكائين والحشيش إضافة إلى كمية من المنشطات منها ٢٥٥٦٦ غم من بوردرة البروتين و٢٢٢٦ ابرة هرمونية إضافة إلى مصادرة أسلحة مختلفة النوعيات كانت بحوزة المروجين والتجار.

غلاونجي يطلب من المحافظين ضبط التلاعب بالأسعار وتأمين كل السلع للمواطنين

أسعد المقداد



ضبط الأسواق باعتبار أن القوانين السارية حالياً لا تتناسب مع قيم تضخم الأسعار وتشدد القضاء في القضايا التموينية الرئيسية إضافة إلى تفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي من خلال إيجاد رؤية إستراتيجية لمؤسسات التدخل الإيجابي والتوسع في فتح منافذ وصلات جديدة للمبيع ومحاربة الفساد. وذكر مصدر في اللجنة الفرعية بدمشق أن أهم أسباب غلاء الأسعار تعود إلى كثرة الطلب مع قلة العرض قائلًا: إن السوق المحلي بمدينة دمشق يحتاج إلى ٥٠٠ طن من البندورة يتم تزويدها بـ٢٠٠ طن وكذلك الخيار حيث يحتاج السوق الدمشقي إلى ٢٠٠ طن يتم فيه ضخ ١٠٠ طن وبطاطا بحاجة إلى ٥٠٠ طن يدخل على السوق ٣٠٠ طن على حين يحتاج السوق من اللحم الأحمر الخاروف إلى أكثر من ٤٠ طناً بينما يدخل إلى السوق ٢٠ طناً وغير ذلك من السلع الغذائية لهذا يبقى هذا الأمر قلة العرض مقارنة مع الطلب السبب الأهم

تماشياً مع خطة الحكومة بإيجاد حلول جذرية من أجل ضبط الأسعار والبحث عن إجراءات رادعة وآليات جديدة تعزز ضبط السوق ومنع حدوث خلل في اجتماعها الأخير. علته «الوطن» أن نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية المهندس عمر غلاونجي وجه كتاباً فور انتهاء المحاكمات الحكومية إلى المحافظين يتضمن موافاة اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بالإجراءات المتخذة لضبط ظاهرة التلاعب بأسعار السلع والبيع بسعر زائد والغش في الأسواق مرفقة بعدد الضبوط المنظمة خلال الشهر الماضي للتحقيق عنه من الأضرار السلبي لتدابير الحصار الاقتصادي الجائر. وطالب التعميم بموافاة اللجنة الاقتصادية بآية مقترحات تكون مناسبة للحد من هذه الظواهر وتأمين كل السلع للمواطنين بالسعر المحدد أصلاً وبآلية التعميم ضمن دراسة تحليلية بخصوص واقع السوق ومتغيرات الأسعار وأصدار النشرات الدورية والقرارات اللازمة لضبط أسعار المواد والسلع وخاصة الغذائية منها وتأمين توافرها للمواطن بالتوقيت المناسب والسعر المحدد مشدداً على أن الحكومة لن تسمح لبعض ضعاف النفوس من التجار مستغلي الأزمات من التحكم بأسعار السوق بهدف تحقيق مبالغ غير مستحقة على حساب المواطن. كما حصلت صحيفة «الوطن» على أهم مقترحات بعض اللجان الفرعية لقطاع التعمين في المحافظات منها المطالبة بتوفير المادة من خلال السماح بالاستيراد وتوسيع الإنتاج الزراعي المحلي ليلوغي حد الكفاية والإسراع في إصدار قانون حماية المستهلك الجديد

تعزيز العمل الرقابي وتفعيل دور مديريات الرقابة الداخلية خير الله: لا أحد أعلى من القانون

السويداء - عبير صيمومة

على السلبيات ومواطن الخلل والإجراءات المتخذة من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في مكافحة الفساد ومحاربة الفاسدين مشيراً إلى أن النظام الداخلي للهيئة يحق للهيئة أن تبلغها نتائج القضايا والملفات التفتيشية التي تنجزها لاتخاذ الإجراءات اللازمة وبإمكان الصحافة والإعلام الاطلاع على تلك النتائج من تلك الجهات المعنية مع تجنب التشهير والانتظار لصدور الحكم قضائي مبرم بحق من تناوله التقرير لنشر التقرير التفتيشي. وقد تركزت مداخلات المفتشين في فرع الهيئة بالسويداء ومديري الرقابة الداخلية بالجهات العامة بالمحافظة حول ضرورة الإسراع في إقرار الخطة الرقابية لمديريات الرقابة الداخلية في الجهات العامة قبل نهاية كل عام وتحقيق الاستقلالية في العمل وتعيين الإدارات الكفوءة والمؤهلة في المناصب الإدارية بناء على استشارة فرع الهيئة إضافة إلى مطالبتهم بتفعيل حصة المراقبين والمفتشين المستمدة من القانون التي عقب عليها خير الله بتأكيد حصة المفتش وأن لا أحد أعلى من القانون موضحاً أن ما يتعلق بتعيين الإدارات المؤهلة أن السلطة الرقابية ليست استشارية ولا يمكن إبداء الرأي في تعيين أي إدارة إلا حين يجري سؤال الهيئة المركزية للتفتيش من المعنيين. بدوره مدير فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالسويداء هشام أبو ترابي أكد دور الفرع في حلحلة القضايا الخدمية وتأكيد سرية العمل التفتيشي وتجنبه للتشهير بأي كان.

بهدف تعزيز العمل الرقابي وتفعيل دور مديريات الرقابة الداخلية في الدوائر والمؤسسات العامة انطلاقاً من الحرص على تحقيق أهداف الهيئة في حماية المال العام جاء اجتماع رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش القاضي نذير خير الله مع العاملين في فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بمحافظة السويداء ومديري الرقابة الداخلية في الجهات العامة بالمحافظة. وأشار القاضي خير الله إلى أن هذا اللقاء يأتي ضمن جولات دورية على فروع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في المحافظات للوقوف على سير العمل في الفروع ومراقبة مدى تنفيذ الخطة الرقابية والوقوف على معوقات العمل الرقابي وتذليل الصعوبات وإيجاد الظروف المناسبة للعمل للوصول إلى الأهداف المرجوة وتقييم أداء العاملين في العمل الرقابي والتفتيشي والاطلاع على مدى إنجاز الملفات التفتيشية وموضوعية التقارير المرفوعة لرئاسة الهيئة من الفروع بالمحافظات وصولاً إلى تحقيق الهدف الأسمى من العمل وهو القضاء على الفساد مرحلياً أو ضمن خطة معتمدة لاقتا إلى خصوصية فرع السويداء في العمل وتميزه فضلاً عن عدم وجود شكاوى وهي مؤشرات إيجابية. وفي تساؤل لـ«الوطن» عن عدم إعطاء التقارير التفتيشية المعتمدة للصحفيين أشار معاون رئيس الهيئة هشام كبول إلى الدور المهم لوسائل الإعلام في إطلاع المجتمع

٢٢٩ مليوناً قيمة التعويضات التي ستصرف للمتضررين في الحفة وعلنة وكسب

اللاذقية- نهي شيخ سليمان

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم أن محافظة اللاذقية ستبدأ بصرف التعويضات للمتضررين نتيجة الأعمال الإرهابية التي طالت قاطني مدينة الحفة وقرى صلتقة، موضحاً أن المبلغ الإجمالي المعتمد صرفه هو ٣٣٩ مليون ليرة سورية، يستفيد منه ٣٦٨ متضرراً مدنياً وعسكرياً، إضافة إلى أسر محررة، و٢٤٩ منسحراً ممن بقي في مدينة الحفة وكسب والقرى الأخرى القريبة منها. ولفت السالم إلى استمرارية محافظة اللاذقية في تلقي طلبات المواطنين لتقدير الأضرار الناجمة عن الإرهاب والتعويض العادل لأسر المتضررة.